## اسعار العملات أمام الدينار العراقي

| العملة | سعر الشراء | سعر البيع |
|---|---|---|
| الدولار الاميركي | ١٤٧٥ | ١٤٨٢,٥ |
| اليورو | ١٨٣٠ | ١٨٤٠ |
| الجنيه الاسترليني | ٢٦٦٥ | ٢٦٧٥ |
| الدينار الاردني | ٢٠٥٠ | ٢٠٦٠ |
| الدرهم الاماراتي | ٤٢٠ | ٤٣٠ |
| الريال السعودي | ٣٨٠ | ٣٨٥ |
| الليرة السورية | ٢٦,٥ | ٢٨ |

## سوق المواد الانشائية

| المادة | الوحدة القياسية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | طن | ١٩٠٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | طن | ٢٦٥٠٠٠ |
| السمنت الابيض | طن | ١٧٠٠٠٠ |
| الرمل | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٥٠٠٠٠ |
| الحصى | قلاب سكس ٢٠م٣ | ٣٠٠٠٠٠ |
| شيش التسليح | طن | ٩٥٠٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ٨٠٠ |
| بورك الاهلية | طن | ١٤٠٠٠٠ |

في الهم الاقتصادي

# قراءة في آليات البنك المركزي العراقي للتعامل مع ظاهرة غسيل الأموال

محمد شريف ابو ميسم

يولي البنك المركزي العراقي على ما يبدو، بعضاً من الاهمية لظاهرة غسيل الاموال وكيفية التعاطي معها في ضوء التحول الجاري لاقتصاد العراق باتجاه اقتصاد السوق.. فإضافة إلى الندوات والدورات التي يقيمها مركز الدراسات المصرفية في البنك المركزي، فقد سعى البنك ومن خلال مكتب مكافحة غسيل الاموال إلى تعميم مجموعة من الاجراءات على مصارف الدولة، للتعاطي مع هذه الظاهرة ومحاربتها، على ان يتم العمل بهذه الاجراءات وبكل دقة اعتباراً من ١٥ / ٩ / ٢٠٠٦.. وهنا يفترض ان يكون موظفو المصارف الحكومية قد اطلعوا على قانون غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ بيد ان دراسة اعدها كاتب المقال، وقدمت إلى وزارة المالية حول تحسين اداء المصارف الحكومية، أظهرت ومن خلال استبيان اجري على ثلاثة فروع من المصارف الحكومية وهي مصرف الرشيد (فرع العطيفية) ٥١٧ مصرف الرافدين (فرع براثا) ٢٦٧ المصرف الزراعي فرع بغداد ٧٢٢، ان ٧٥,٦٪ من الموظفين لم يسمعوا بظاهرة غسيل الاموال، وان ١٤,٦ من الموظفين، سمعوا بها ولكنهم لا يعرفون شيئاً عنها.. بينما ذكر ٦,١٪ من الموظفين انهم سمعوا بها وانها تتعلق باموال غير شرعية وحسب، وجاءت نسبة الاجابات الصحيحة لتشكل ٣,٧٪ فقط من مجموع الموظفين.. ونتائج هذا الاستبيان تظهر بوضوح ان قانون غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ لم يعمم على موظفي مصارف الدولة، وان هذه النسبة الكبيرة من موظفي المصارف الحكومية لم يسمعوا بظاهرة غسيل الاموال وليس لديهم ادنى فكرة عنها، فمن يتحمل مسؤولية ذلك؟ بعد أن تسلمت الادارات العامة في مصارف الدولة، المنشور رقم (١) الصادر من البنك المركزي العراقي في ٣١ / ٧ / ٢٠٠٦,

والذي جاء استناداً إلى الفقرتين (٢ و٥) من المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والمادة (٢٤) من قانون مكافحة غسيل الاموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤,.. وقد جاء في ذلك المنشور مجموعة من الاجراءات يتوجب القيام بها لمحاربة ظاهرة غسيل الاموال حيث جاء في الفقرة (١٠) من هذه التعليمات.. (في حالة عدم الامتثال لما ورد اعلاه يصار إلى فرض العقوبات المنصوص عليها في قانون مكافحة غسيل الاموال).

والسؤال هو، هل يعلم موظفو المصارف الحكومية او موظفو التعامل المباشر في هذه المصارف على وجه التحديد ان المادة (٣) من هذا القانون تعرف المتورط في هذه الظاهرة غير المشروعة بانه: كل من نفذ أو حاول تنفيذ اية معاملة مالية ينتج عنها أي نشاط غير مشروع باية صيغة كانت - وكل من نقل او حول اية ادوات مالية او نقدية التي تنتج عن اية صيغة لنشاط غير مشروع وهو يعلم انه كذلك، ومن حاول اخفاء او التستر او التمويه في أي تصرف يشكل حماية للعمل غير المشروع او عدم الافصاح عنه، فانه يتعرض لعقوبة الغرامة التي لا تزيد على (٤٠) مليون دينار، او عن ضعف قيمة الممتلكات التي جرت عليها المعاملة، او عقوبة السجن مدة لا تزيد على الاربع سنوات او بالعقوبتين معاً.. هذه التشريعات من المفترض ان تكون قد وصلت إلى اسماع منتسبي مصارف الدولة، لان الجهل في القانون ليس عذرا.. وقد جاء في المنشور المذكور آنفاً عند القيام بفتح حساب او اجراء اية عملية تحويل او معاملة مالية لزبائنكم داخل او خارج العراق، فيتوجب اتباع ما يلي: اذا كان المبلغ خمسة ملايين دينار او اكثر يجب ان يسجل اسم الزبون الكامل واللقب اذا كان (طبيعياً)، ويستند الى الوثائق الرسمية وهي (هوية الاحوال المدنية -شهادة الجنسية العراقية -جواز سفر -اية هوية تعريفية بشرط وجود صورة الزبون - عنوان الاقامة الدائمة) وكذلك تاريخ ومحل الولادة -اسم الام -عمل الزبون -وتسجيل عنوان الزبون بالاستناد الى تأييد من المجلس البلدي -بطاقة السكن -رقم المحلة -رقم الهاتف - عناون العمل -والاحتفاظ بصورة من المستندات المقدمة ... هذه البيانات والوثائق التي سيتم اخذها من قبل موظف التعامل المباشر، ربما تسبب الامتعاض لزبون المصرف اذا ما اخذت بطريقة التعامل الموروث، اي بصيغة موظف الدولة الذي يفترض انه يخشاه المراجعون ويتوددون إليه.. هذا الموظف ينبغي ان يمتلك الفكرة الكاملة عن طبيعة عمل المصارف التي تبيع الخدمة وليست مؤسسات الدولة المركزية الشمولية التي تعلم فيها ان يكون الموظف دوماً على حق وليس الزبون الذي يفترض انه يكون هو دوما على حق.. ومن هنا تقتضي الضرورة ان يتم اعداد موظفي التعامل المباشر في اقل تقدير، ان لم تدع الضرورة الى تدريب جميع موظفي المصارف الحكومية على آليات التحوط لمحاربة ظاهرة غسيل الاموال وبنفس الوقت تدريبهم على حسن التعامل وكياسة الحوار مع زبائن المصرف، بالطريقة التي لا تجعل الزبون يلجأ الى المصارف المتوقع نشاطها في ظل التحول باتجاه اقتصاد السوق.. وقد جاء ايضا في المنشور رقم (١) المذكور آنفاً على الاشخاص الذين يرومون تحويل مبلغ اكثر من (١٥) مليون دينار الى الخارج او ما يعادله من العملة الاجنبية ، تقديم تقرير الى مكتب غسيل الاموال في المصرف المعني متضمنا (الشخصية القانونية -الجهة المراد تحويل العملة اليها -نوع ومقدار العملة -الوسيلة - اية معلومات اخرى يطلبها البنك) بموجب استمارة سميت بالاستمارة رقم (١) وبالنسبة للمبالغ الواردة للقطر بموجب استمارة سميت بالاستمارة رقم (٢) وهنا وضعت العربة قبل الحصان، فاغلب المصارف الحكومية ليس لديها ما يسمى بمكتب غسيل الاموال.. ومن المفترض ان يتم اعداد وتهيئة الكوادر المصرفية لتتم الاستعانة بها في تأسيس مثل هذا المكتب داخل المصرف، وهذا الامر لم يحدث في اي مصرف علماً ان تنفيذ تعليمات المنشور رقم (١) الصادر من البنك المركزي العراقي الزم ابتداءاً من ٢٠٠٦/٨/١٥ وقد جاء في هذا المنشور ايضا : على المصارف والجهات المخولة الاخبار عن أية معاملة مشبوهة خلال مدة لا تتجاوز اسبوع واحد من تاريخ تقديم المعاملة الى مكتب غسيل الاموال في البنك المركزي العراقي وفق استمارة سميت الاستمارة رقم (٣) مع تحديد الامور المشكوك بها محددا فيها مبررات ودلائل الشك، مرفقة مع جميع المستندات بعد التحفظ على تحويل المبالغ وعدم تمشية المعاملة لحين صدور توجيه مكتب غسيل الاموال. وهذه الاستمارة يوقع عليها موظف مسؤول ومن المفترض ان يكون قد اعد اعداداً قانونياً جيداً من اجل اداء ما موكل اليه، اذا علمنا ان هذه المصارف (التي يساء لنا فيها) لم تحدد بعد هذا الموظف.. ان الجدية التي يتعاطاها والبنك المركزي العراقي مع هذه الظاهرة ليس لها ما يشابهها على ما يبدو في المصارف الحكومية فالادارات العامة في مصارف الدولة وادارات فروعها تظهر قدرا كبيرا من الروتينية مع اي جديد من التعليمات والقوانين او من الاليات الحديثة في التعامل المصرفي، وهذه الادارات تحتاط دوما بخبراتها في تجنب المساءلة القانونية المترتبة على ذلك، ولهذا فان بعض الادارات في بعض فروع المصارف الحكومية، ربما رزمت ذلك المنشور في اضبارة الحفظ او القتها في الادراج من دون تعميمها على الموظفين لان ما جاء في الفقرة (١٠) من تلك التعليمات ربما لم يفهم او لم يقرأ اصلاً.

في الهم الاقتصادي

# صندوق النقد وخطاب النوايا

حسام الساموك

على الرغم من ان تصريح السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة، الذي اعلن فيه البحث عن مصادر دعم واعانات للدول الفقيرة، خارج اطار صندوق النقد والبنك الدوليين، لم يثر اهتمام المتابعين والمعنيين من شتى المشارب، إلا انه -بالتأكيد -عبر عن حقيقة يدركها الجميع بان كل ما يتحقق من معونات ووسائل دعم مزعومة من قبل الصندوق والبنك سالفي الذكر سرعان ما تتحول تداعياتها جداول متلاحقة من الشروط والضغوط وبرامج الوصاية ولا تنتهي الا بتواصل آليات تعويق الفعاليات الانتاجية بذرائع الخصخصة وفرض تفسير احادي الجانب لمفهوم الاصلاح الاقتصادي مما يمهد لتحويل مجتمعات كاملة الى قطاعات مستهلكة، لا تقوى على اي من البرامج الانتاجية.

لقد اصرت اطراف تقتضى مصالحها -على ما يبدو -لفرض سياسات التعاطى مع تلك الجهات، حينما تضمن خطاب النوايا الموقع في ٦ كانون الاول ٢٠٠٥ والمرسل من الحكومة العراقية الى السيد (رودريغودي راتو) المدير الاداري لصندوق النقد الدولي، الالتزام باشتراطات صندوق النقد وتوجهاته، والتي تشمل الغاء كل انماط الدعم و(توسيع السوق من اجل فتحه امام القطاع الخاص) كل هذه التضحيات وملحقات تفصيلية اخرى، لقاء استدانة يقر كل فرقاء الاقتصاديين بعدم ضرورتها او حتى جدواها ، حين نص الخطاب على "امكانية الحصول على مبلغ يوازي ٤٧٥٢٤ مليوناً من عملة السحب الخاص (SDR)". في الوقت الذي تؤكد معطيات ارتفاع النفط في السوق العالمية ان ٣٦ مليار دولار قد سجلت كمردود اضافي للعراق خلال عام ٢٠٠٥ الذي جاء خطاب النوايا في شهره الاخير. وبما يعزز القناعة بلا جدوى القرض من صندوق النقد، حين اوقعنا بشروطه القاسية وبرامج الوصاية التي يعتمدها.

ان ما نتطلع اليه في الاطار الاقتصادي، ابان تفاقم ازماته واشكالياته المختلفة، هو العمل الجاد للتخفيف من تلك الازمات والسعي في الميادين كافة لاستعادة الفعاليات الانتاجية واستئناف الانشطة الصناعية والزراعية والخدمية، بما يحقق تعافي اقتصادنا الوطني وتواصل مسيرة البناء والاعمار والتنمية.

وبمقدار انجاز هذه البرامج، نسعى للتعاطي مع الاطراف الدولية والاقليمية، منظمات ومؤسسات وتشكيلات مختلفة، لتدعيم توجهاتنا المشروعة بعيداً عن اية اجندة تستهدف هذا النمط او ذاك من البنى والانشطة الرافدة لاقتصادنا الوطني وقنواته الفاعلة.

اما توجهات الوصاية واشتراطات تحجيم العملية الانتاجية ومفردات رفع الدعم بما يعمق الازمة الاقتصادية فلا بد ان تواجه بمسؤولية تتناسب ومصالح الشريحة الأوسع من المواطنين وبما يحقق استنهاضا للطاقات الداعمة لبرامج التنمية.

# مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثامن والسبعين بعد السبعمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الخميس الموافق ٢٠٠٦/٩/٢٨ وكانت النتائج كالآتي:

| التفاصيل | |
|---|---|
| عدد المصارف المساهمة في المزاد | ١١ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار | ١٤٧٣ |
| السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار | --- |
| المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار | ٣٨,٦٨٠,٠٠٠ |
| المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد - دولار | ------ |
| مجموع عروض الشراء - دولار | ٣٨,٦٨٠,٠٠٠ |
| مجموع عروض البيع - دولار | |

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٢٤,٣١٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٣+١+١٠=١٤٨٤) دينار/ دولار.
٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (١٤,٣٧٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٧٣-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

# أسعار النفط ترتفع بعد أنباء خفض إنتاج أوبك

ارتفعت أسعار النفط خلال التعاملات في العقود الآجلة إلى ٦٤ دولارا في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس).

ويأتي هذا الارتفاع في أعقاب قول مصدر بالصناعة النفطية النيجيرية إن أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) اتفقوا بشكل غير رسمي على خفض الإنتاج ٥٪.

وقفز سعر الخام الأميركي الخفيف في عقود تسليم تشرين الثاني المقبل ٧٤ سنتا إلى ٦٣,٧٠ دولارا للبرميل، بعد وصوله في وقت سابق اليوم إلى ٦٤ دولارا وهو أعلى مستوى منذ ١٩ من الشهر الجاري.

وقال محلل اقتصادي في "واتشوفيا كورب ياسون شينكر" إن التكهنات بأن أوبك ستخفض الإنتاج ترفع الأسعار لكنه لم يتم تأكيد أنه سيكون هناك خفض فعلي وحقيقي.

وبلغ سعر مزيج برنت في لندن للعقود الآجلة ٦٣,١٥ دولارا بارتفاع ٩٤ سنتا للبرميل.

وذكر مصدر في صناعة النفط النيجيرية إن عددا من كبار منتجي أوبك منهم السعودية والكويت ونيجيريا اتفقوا على خفض إنتاج النفط اعتبارا من أول تشرين الأول المقبل وفقا لاتفاق غير رسمي لوقف هبوط الأسعار.

حركة السوق

# ارتفاع الاسعار مع بدء رمضان

بابل / مكتب المدى

دبت الحركة في الاسواق التجارية بعد ركود دام طويلاً مع بدء شهر رمضان، حيث بدأت العائلة العراقية بالتبضع لما تحتاجه من مواد ضرورية في شهر رمضان إضافة الى محاولة الاستفادة من فرق الاسعار.

فقد استعد التجار لهذه المناسبة الكريمة وتم عرض مختلف السلع الغذائية الخاصة والتي كثيراً ما يحتاجها الصائم.

وتجولت (المدى) في اسواق الحلة التجارية ورأت مشاهد التزاحم امام واجهات المحال التجارية

وقال المواطن عماد حسن: بدأ التجار برفع اسعار المواد الضرورية التي يزداد الاقبال عليها مثل الكشمش والحمص والباقلاء واللوبياء والتمر هند والنومي بصرة والبرغل والنشا ومادة الجريش والبيض اضافة الى الاجبان والتوابل والمكسرات والطرشانة فيما ظلت اسعار الدهون والرز والشاي على ماكانت عليه.

وقال البائع ابو احمد: السبب المباشر لارتفاع الاسعار هو التغيير الحاصل في الطرق المعتمدة من اجل ايصال البضائع المستوردة وذلك بسبب تردي الوضع الامني على الطريق في منطقة كيلو ١٦٠ ومحاولة التجار سلوك طرق اكثر أمناً لكنها تضاعف كلف النقل اضافة الى النتائج السلبية للازمة التي استمرت طويلاً في مجال الوقود وتردي الطاقة الكهربائية.

وقالت المواطنة ام حسين: اقوم سنوياً بالتسوق استعداداً لشهر رمضان واشتري لوازمه الضرورية مثل البقوليات والتوابل والمعكرونة والشعرية والنشأ. لكن هذا العام شهد ارتفاعاً في اسعار هذه المواد فمثلا تباع الباقلاء الان بـ ١٤٠٠ دينار بعدما كانت بسعر ٩٠٠ دينار وارتفع سعر الكشمش من ١٧٥٠ الى ٢٥٠٠ والحمص من ٧٥٠ الى ٢٢٥٠ وقالت الحاجة ام مصطفى: لم اشتر هذا العام كل شيء بسبب ارتفاع الاسعار وسنكتفي بالتسوق اليومي وفي ضوء ما يرد الينا من دخل. وحتما سترتفع اسعار اللحوم والدواجن والالبان والاجبان والطرشي والقيمر واختتمت الحاجة ام مصطفى كلامها قائلة، نأمل ان يستورد التجار ما هو صالح للاستهلاك البشري.